



أوراق سياسات في المحاسبة والاقتصاد

د. صباح قدوري*: محاسبة حماية البيئة **

مقدمة

شهد أواخر القرن العشرين المزيد من الاهتمام العالمي بمسألة البيئة من قبل الحكومات ووحدة إدارة الأعمال والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والمعنيين بأمور البيئة، بعد أن أصبحت مشكلة اقتصادية واجتماعية وسياسية. ولذلك جرى اتخاذ إجراءات، على المستويين الوطني والدولي، لحماية وصيانة وخفض آثار البيئة من التلوث والتدهور والاضرار التي تسببها نتيجة: التطور التكنولوجي الذي بدأ يطل بأثاره الإيجابية والسلبية على المجتمعات الإنسانية، ومن جراء مزاولة الوحدات الاقتصادية للأنشطة الإنتاجية والخدمية والتسويقية ذات التأثير على تلوث البيئة، والناجمة عن انبعاث الأبخرة التي تسبب تلوث الهواء أو تلوث الماء و/أو تصريف المخلفات الملوثة للبيئة، وكذلك لما لهذه المسألة من أثر كبير على استمرار التنمية المستدامة على المدى البعيد، من خلال الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والاحتفاظ بها وتميئتها في الوقت ذاته.

وبذلك صدرت الجهات المعنية، القوانين والتشريعات البيئية التي تُحمّل الوحدات الاقتصادية المسؤولية الاجتماعية عن سلامة البيئة، بجانب أهدافها المالية والنقدية. وظهرت أيضاً الحاجة إلى وجود الإدارة البيئية، التي تهتم بتطبيق نظام محاسبة التكاليف البيئية، من خلال توفير إطار علمي وإجرائي له، بهدف قياس وتحليل ورقابة كمية وقيمة مدخلات عوامل الإنتاج، وأثر مخرجاتها على مستوى الرفاهية الاقتصادية للفرد والمجتمع. وصدر بهذا الخصوص العديد من الدراسات والأبحاث العلمية في البلدان الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، والقليل منها في الدول العربية، وذلك لتدني التعليم والوعي والثقافة وضعف القوانين والتشريعات البيئية فيها.

أن مسألة البيئة وحمايتها موضوع واسع، يمكن معالجتها من الجوانب الطبيعية (Ecology) والقانونية، والاجتماعية، والاقتصادية، والمحاسبية. من خلال هذه الورقة نحاول التركيز على الجوانب المالية والمحاسبية لمشاكل البيئة والآثار الاقتصادية الناجمة عنها، واتباع أسلوب وصفي وتحليلي للتعرف على كيفية القياس المحاسبي لتكاليف البيئة والإفصاح عنها في التقارير المالية، من أجل جودة المعلومات المحاسبية، التي يتحقق بموجبها: إجراءات تبويب التكاليف البيئية، التزام الإدارة



أوراق سياسات في المحاسبة والاقتصاد

بالمعايير البيئية، وعملية اتخاذ القرارات لمستخدمها، بهدف تحسين الأداء البيئي،
وضمن المحاور الآتية:

١. المفهوم المحاسبي للتكاليف البيئية؛
٢. القياس المحاسبي للتكاليف البيئية؛
٣. إنتاج وافصاح البيانات عن التكاليف البيئية؛
٤. أهمية محاسبة التكاليف البيئية ومردودها الاجتماعي

أولاً: المفهوم المحاسبي للتكاليف البيئية

عُرِّفت محاسبة التكاليف البيئية، على انها عملية دمج ومقارنة المعلومات البيئية مع
الأصول والموارد، والدخل والتكلفة، بحيث تنعكس هذه المعلومات على تكلفة المنتج
أو الخدمة، وتظهر في البيانات المالية للوحدة الاقتصادية. [١]

لذا، تولى محاسبة التكاليف البيئية اهتماما خاصا بالمعلومات المالية المتعلقة
بالمسؤولية الاجتماعية. وذلك من خلال تحليل النتائج ومسببات حدوث التكلفة، لتحديد
وتعيين أثر التكاليف البيئية التي تسببت بها الأنشطة والعمليات الانتاجية للوحدة
الاقتصادية، كما تساعد على تحديد التوقيت الزمني لتطبيق استراتيجيات الأعمال
اللازمة لتوقع واستغلال الفرص المتاحة لتحسين البيئة. [٢]

وهي تمثل التكاليف التي تتحملها الوحدة الاقتصادية اختياريا او إلزاميا، تطبيقا للقوانين
واللوائح البيئية، بهدف حماية البيئة بصورة سليمة وموضوعية، وبالتالي تحسين الأداء
البيئي.

إن قياس ورقابة هذه التكاليف والافصاح عنها بشكل معلومات في التقارير المالية وفق
اسس ومعايير محاسبية مناسبة، وتزويد الأطراف المعنية الداخلية والخارجية بها،
تساعد هذه الأطراف في تقييم الكفاءة الاقتصادية للوحدة، ومدى الالتزام بمسؤوليتها
تجاه حماية البيئة من التلوث، وعملية اتخاذ القرارات الاقتصادية والإدارية على
مستوى الوحدات الاقتصادية او على مستوى الاقتصاد الوطني.



أوراق سياسات في المحاسبة والاقتصاد

تتمثل تكاليف البيئة كافة بعناصرها التي تساهم بتخفيض الفاقد في الخدمات والطاقة والموارد الاقتصادية المتاحة، بالإضافة الى تكلفة اعادة تدوير المخلفات، (الصلبة، السائلة، الغازية)، هذا الى جانب تكلفة منتجات صديقة للبيئة. [٣]

يمكن أن نميز ثلاث صفات في محاسبة البيئة، كالاتي:

- الاقتصادية: قياس وتحليل كمية وقيمة مدخلات عوامل الإنتاج، وأثرها على مستوى الرفاهية الاقتصادية على الفرد والمجتمع؛
- المحاسبية: تتداخل مع المحاسبة المالية في اعداد القوائم المالية وفق المعايير والاسس المحاسبية، وتتضمن معلومات للأثار البيئية، للمستفيدين الخارجيين من مالكي الأسهم والمستثمرين والمقرضين والممولين والمستهلكين، وغيرهم؛
- الإدارية: تحليل البيانات والمعلومات المرتبطة بالأنشطة البيئية والافصاح عنها لمساعدة الإدارة في التخطيط والرقابة وعملية اتخاذ القرارات الاقتصادية والإدارية.

ثانياً: القياس المحاسبي للتكاليف البيئية

تتحمل الوحدة الاقتصادية عند قيامها بمزاولة نشاطها الإنتاجي والخدمي والتسويقي، تكاليف بيئية داخلية تلتزم كثير من الشركات الصناعية بها، وتكاليف بيئية خارجية تتحملها قطاعات المجتمع غير مرتبطة بشكل مباشر بالوحدة الصناعية نتيجة الأثار البيئية المتلوثه عن نشاطها، وذلك للمساهمة في تخفيض اثار البيئة السلبية. [٤] ففي حالة عدم تخصيص هذه التكاليف بشكل مباشر على المراحل والمنتجات، مما يسبب بأن تظهر كلفة الإنتاج بأقل من حقيقتها، وبالتالي لا تعكس تسعير المنتج تكلفته الحقيقية. عادة تظهر في التطبيق العملي صعوبات في قياس ومعالجة هذه التكاليف، على الرغم من إصدار المنظمة الدولية للتوحيد القياسي بجنيف، مجموعة المعايير البيئية والتي تسمى بـ الأيزو (ISO 14000)، (The International Organization For Standardization)، أي نظام الإدارة البيئية، والتي تتعلق بعدة جوانب مرتبطة بنظام ادارة وقياس التكاليف البيئية، بما فيها معايير مراجعة الحسابات البيئية (14012)، (لمزيد من المعلومات بهذا الخصوص، انظر، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة)، إلا أنه لا يزال هناك نقص كبير في المعايير المحاسبية المتعلقة بالقياس والتقارير عن صافي المنافع والتكاليف البيئية الخاصة بأنشطة الوحدات الصناعية، وصعوبة التحديد للتكاليف البيئية الخارجية، وغيرها، مما يؤدي الى صعوبة توحيد أهداف واشكال الإفصاح البيئي. هناك إمكانية تطبيق المقاييس الكمية



أوراق سياسات في المحاسبة والاقتصاد

على الأنشطة غير الملموسة في الوحدة الاقتصادية، والتي يدخل من ضمنها التكاليف والالتزامات البيئية. [٥]

يمكن تصنيف هذه التكاليف، كالآتي: [٦]

- تكاليف (المنع)، تتضمن تكاليف حماية البيئة ومنع التأثيرات السلبية لأنشطتها على المجتمع الداخلي والخارجي، وتشمل تكاليف البحث والتطوير لمنع التلوث والفاقد والحصول على التكنولوجيا النظيفة لإنتاج منتجات صديقة للبيئة؛
- تكاليف المعالجة (التخلص)، تشمل تكاليف معالجة الانبعاث والضوضاء والتخلص من النفايات المترتبة على أنشطة الوحدة الاقتصادية، ويمكن الاستفادة منها من خلال إعادة تدويرها أو التخلص منها بطريقة لا تضر بالبيئة؛
- التكاليف التشغيلية، وهي مجموعة التكاليف المرتبطة بعمليات التصنيع أو إنتاج خدمة من اجور ومستلزمات سلعية وخدمية وإدارية والتي تسبب التلوث، أو متابعة مستويات التلوث في المخلفات وتكاليف معالجتها والغرامات والعقوبات الناتجة عن الحوادث البيئية، وغيرها. تُحمّل هذه التكاليف سنويا على حساب تكلفة الإنتاج مع تكاليف النشاط الاعتيادي للمنتج ضمن الحسابات المالية ويجب ان تظهر تفاصيلها أيضا في تقارير الكلفة؛
- التكاليف الرأسمالية، وهي تكاليف مرتبطة بإنتاج أصول تستخدم في رفع كفاءة استخدام الموارد البيئية (معدات تقنية وخدماتها ومهمات التشغيل، تكاليف البحث والتطوير والتدريب، وغيرها). وتظهر كأصل من أصول الوحدة الاقتصادية في جانب الأصول من الميزانية العمومية، وتخضع لطريقة الإهلاك خلال عمرها الإنتاجي، ويحمل قسط الإطفاء (الإهلاك) السنوي على تكاليف البيئية؛
- تكاليف بيئية مباشرة وتكاليف بيئية غير مباشرة (عامة)، الأولى ترتبط مباشرة بالنشاط الذي أحدثها، والأخيرة يصعب ربطها بشكل مباشر بنشاط معين، وتجمع عادة تحت وعاء تكاليفي واحد، ويعاد توزيعها على الأنشطة المستفاد منها، باستخدام معدلات تحميل مناسبة.

يتوقف القياس المحاسبي لتكاليف تلوث البيئة على حجم ونطاق الأنشطة البيئية المراد قياسها. من الممكن استخدام أسلوب القياس النقدي أو الكمي، والآخر متعدد الأبعاد، مما يصعب اختيار وحدة القياس المناسبة، و/أو استخدام الأسلوب القياسي الوصفي، أي بالتوصيف الإنشائي لخصائص الحدث. [٧]



أوراق سياسات في المحاسبة والاقتصاد

وعلى ضوء ذلك يمكن اعداد دليل حسابات الموارد الطبيعية، التي تعتمد تفاصيل تبويبها على حجم ونوعية البيانات البيئية المرغوب حصول عليها، وهي تشمل على سبيل المثال الأراضي الزراعية، المياه، الهواء، الطاقة بمختلف أنواعها.

كذلك من الممكن الاستعانة بالتكاليف الفعلية، أي اجراء مقارنة تكاليف الاداء البيئي بالفترة الحالية بالفترات السابقة، او استخدام التكاليف المعيارية و/او المخططة مقدما، وذلك بالاستناد الى المؤشرات المحاسبية، الآتية:

أ. معدل التكلفة السنوية للتحكم في تلوث السلعة المنتجة، بالأطنان:

$$\text{معدل التكلفة السنوية للتحكم في التلوث} = \frac{\text{التكلفة السنوية للتحكم في التلوث}}{\text{كمية الإنتاج الفعلية السنوية بالطن}} \times \text{دينار/طن}$$

ب. نسبة تكلفه التحكم الى التكلفة الصناعية:

$$\% \text{XX} = 100 * \frac{\text{معدل تكلفة التحكم للطن}}{\text{التكلفة الصناعية الفعلية للطن}}$$

ج. نسبة التكاليف الرأسمالية السنوية للتحكم بالتلوث الى اجمالي التكاليف الرأسمالية السنوية (الأصول الثابتة والمشروعات تحت التنفيذ)، كالاتي:

$$\% \text{XX} = 100 * \frac{\text{التكاليف الرأسمالية السنوية للتحكم بالتلوث}}{\text{إجمالي التكاليف الرأسمالية السنوية للوحدة الاقتصادية}}$$

د. نسبة صافي التكاليف الجارية السنوية للتحكم في التلوث، الى إجمالي تكاليف الإنتاج السنوي:

$$\% \text{XX} = 100 * \frac{\text{التكلفة الجارية السنوية للتحكم في التلوث}}{\text{تكاليف الإنتاج السنوية الفعلية}}$$



أوراق سياسات في المحاسبة والاقتصاد

هـ. معدل التحكم في التلوث لكل فرد متأثر بالتلوث ويحسب كالاتي:

$$\text{التكاليف السنوية للتحكم في التلوث} \\ \text{عدد السكان الكلي بالمنفعة} * \text{نسبة السكان المتأثرين} = \text{xx دينار/ فرد متأثر}$$

ز. على أساس نسبة التحكم في التلوث مضروبًا بالربح الصافي للوحدة الاقتصادية:

$$\text{تكاليف التلوث} \\ \text{المصروفات السنوية للوحدة} * \text{نسبة التحكم في التلوث المستخرجة من المعادلة السابقة} = \text{xx\%}$$

بغية اجراء القياس المحاسبي للتكاليف البيئية، لابد من جمع تفاصيل عناصر هذه التكاليف وفق التصنيفات المشار إليها سابقا والمعتمدة من الوحدة الاقتصادية من دليل حساباتها والتقارير والكشوفات الصادرة عن إدارة محاسبة تكاليف البيئية بالتنسيق مع الوحدات الاخرى التي تمارس أنشطة بيئية. وتحميل هذه التكاليف على مركز التكاليف البيئية، مما يسهل عملية قياسها ورقابتها وتحميلها على الأنشطة التي تسبب التلوث البيئي، والافصاح عنها بشكل معلومات تساعد على عملية التخطيط، وترشيد القرارات الادارية ذات الآثار البيئية، التي تساعد الإدارة على الرقابة عبر تطبيق أركان المحاسبة المسؤولية [8]، التي تتضمن: نظام التكاليف المحددة مقدما و/أو المعيارية تقاس عليه تكلفة البيئة، ونظام إداري يحدد المسؤوليات والسلطات، ونظام مدروس للحوافز، ونظام للتقارير بين مختلف المستويات الإدارية المنخرطة في الأنشطة البيئية، وتصميم نظام مستندي خاص بعناصر تكاليف البيئة، للرقابة عليها من المنبع، والفصل بين تكاليف الإنتاج وتكاليف البيئة، بهدف تخفيض التكاليف البيئية والقياس السليم لتكاليف المنتوجات، ومن ثم زيادة ربحية الوحدة الاقتصادية.

من الممكن تتبع المعالجة المحاسبية للتكاليف البيئية، كالاتي:

1. تسجيل القيد الخاص بعناصر التكاليف في الدفاتر المحاسبية:
(من ح/تكاليف البيئية الى ح/ النقد، البنك، الدائنون)؛
عند دفع التكاليف البيئية (بتفاصيل مفرداتها) نقدا او على الحساب.



أوراق سياسات في المحاسبة والاقتصاد

٢. (من ح/تكاليف البيئية الى ح/الموارد البيئية)
إطفاء قسط الاستهلاك السنوي للموارد البيئية؛

٣. (من ح/مركز تكاليف البيئية الى ح/تكاليف البيئية)، تحميل مركز التكلفة
بهذه التكاليف؛

٤. (من ح/كلفة الإنتاج للسلعة او الخدمة المنتجة الى ح/مركز التكاليف
البيئية).

تحميل تكاليف الإنتاج بتكاليف البيئية؛

٥. وفي نهاية السنة المالية يتم غلق حساب كلفة الإنتاج للسلعة او الخدمة في
ح/المتاجرة، والرصيد الناتج من الحساب الأخير ينقل الى حساب النتيجة/الأرباح
والخسائر. وهكذا تضاف التكاليف البيئية الى تكلفة المنتج للحصول على الكلفة
الحقيقية للإنتاج، وينعكس ذلك أيضا على تسعير المنتج النهائي.

ثالثا: إنتاج وإفصاح البيانات عن تكاليف البيئية

أن العلاقة ما بين المحاسبة والتلوث البيئي، تتمثل في دور النظام المحاسبي بتوفير
المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات وتقييم الأداء، وتحديد مدى التزام الوحدة
الاقتصادية بمتطلبات المسؤولية الاجتماعية ازاء البيئة. فعليه تقوم إدارة محاسبة
التكاليف البيئية وبالتنسيق مع الوحدات التي تمارس أنشطة بيئية، بإعداد مجموعة من
التقارير بالاستناد الى: مبدأ الشفافية والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية،
وتكون موثوقة قابلة للفهم وملائمة لمتخذ القرار، ومرتبطة بهدف المراد تنفيذه،
والإفصاح عنها لجهات مختلفة داخلية وخارجية للاستفادة منها لأغراض ترشيد
واتخاذ القرارات من قبل مستخدميها، وتقييم الأداء البيئي.

ويمكن الاسترشاد بالمعرفة المهنية لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، وتعني
"International Accounting Standards Board" في هذا المجال،
والاعتماد على الجودة المعلومات بدلا من الكمية.



أوراق سياسات في المحاسبة والاقتصاد

إن أثر التكاليف البيئية على جودة المعلومات المحاسبية، تكمن في دور المحاسبة البيئية في اتخاذ إجراءات لقياس وتحليل هذه التكاليف، باعتبارها وسيلة وقائية واستباقية للحد من التلوث، باتباع الأسس الإدارية عن طريق إدخال تغييرات معينة في تصميم المنتجات أو طرق الإنتاج، والتطبيق الفعال لنظام الإدارة البيئية، والدور المحاسبي في تفسير وتتبع هذه التكاليف ومسبباتها، وتسييل الضوء على تحليلها وضمها الى اجمالي التكاليف عند تحديد نتيجة النشاط، وإمداد الجهات الإدارية المختلفة بالمعلومات للمساعدة في رسم السياسات واتخاذ القرارات وتحسين الأداء. [٩]

من الممكن الاستعانة بالوسائل الالكترونية في اعداد هذه المعلومات. وإذا أحسن تصميم أنظمتها، وتوجهها في قناة الاتصال المناسب، وتحديد خطوط تسييرها بوضوح، فسوف يؤدي هذا الى تكامل عملية المراقبة والتكامل أيضا في المعلومات.

رابعا: أهمية محاسبة التكاليف البيئية ومردودها الاجتماعي

اليوم تواجه الوحدات الاقتصادية تحديات كبيرة لمواكبة المتغيرات في محيطها، نتيجة التطور التكنولوجي السريع على مختلف الصعد، وخاصة المعلوماتية منها، وذلك لأجل الاستمرارية والبقاء والمنافسة والتفوق في السوق. كما ان هناك الترابط والتكامل والتأثير المتبادل بين البيئة والتنمية، إذ لا يمكن استمرار التنمية في ظل الموارد البيئية المتدهورة، ولا يمكن حماية البيئة إذا أهملت التنمية تكلفة الاضرار البيئية. فعليه أصبحت مسألة حماية البيئة امرا ضروريا، وعلى الوحدات الاقتصادية المنخرطة في النشاط الإنتاجي أو الخدمي الاعتراف بمسؤوليتها الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والأخلاقية تجاه البيئة، ومن خلال تطبيق نظام محاسبة التكاليف البيئية وتعزيز دوره وأثره بهذا الخصوص، وماله من الأهمية والمزايا على الوحدة وعلى صعيد المجتمع، وكالاتي: [١٠]

١. إنتاج المعلومات عن التكاليف البيئية، التي تساعد الإدارة في ترشيد القرارات وتخفيض تكاليف البيئية، وتحسين جودة المعلومات المحاسبية، وتقييم الأداء.
٢. نشر الثقافة البيئية لدى العاملين ورفع معنوياتهم والتصاقهم بالإدارة، بما لها من تأثير على رفع الإنتاجية في الأداء؛



أوراق سياسات في المحاسبة والاقتصاد

٣. المساهمة الجادة في عملية تحقيق التنمية المستدامة عن طريق ممارسات وتطبيقات المسؤولية الاجتماعية، ووضع مجموعة من الأنشطة البيئية من خلال نظم للمحافظة على البيئة؛
٤. الحصول على فرصة تنافسية أفضل في السوق، من خلال المساهمة في تخفيض الآثار البيئية، وتحسين تصميم وجودة منتجات تكون صديقة للبيئة، رغم ان إضافة التكاليف البيئية الى كلفة الانتاج ستؤدي الى ارتفاع في سعر المنتج، الا أن البعد الاجتماعي لهذه التكاليف على صعيد الوحدة والمجتمع والمستهلك سيكون أكبر من ذلك؛
٥. مساعدة الجهات الحكومية في قياس الاداء الاجتماعي وتحليل التأثيرات البيئية للنشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية ومدى التزامها للمعايير والتشريعات البيئية، واتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط ومعدلات النمو والاداء الاقتصادي على المستوى القومي والدولي؛
٦. المساعدة في تطوير وتشغيل نظام إداري بيئي للوحدة الاقتصادية؛ [١١]
٧. يساعد على بناء قاعدة بيانات عن نشاطات الوحدة الاقتصادية، بهدف القياس السليم للتكاليف البيئية الناتجة عن تلوث البيئي؛
٨. توسيع نطاق عملية التقييم وتحليل الاستثمار لكي يشمل الآثار البيئية المحتملة.
٩. ضرورة حصول الوحدات الاقتصادية على شهادة ISO 14000، لما لها من تأثير على شروط التصدير الى أسواق دول الوحدة الاوربية، والحصول على القروض والتسهيلات من المصارف العالمية.

ختاماً، ان مسألة حماية البيئة أصبحت اليوم عنصراً مهماً من عناصر الإنتاج، مما يتطلب وجود نظام محاسبي بيئي يوفر المعلومات اللازمة حول استراتيجية وخطط الوحدات الاقتصادية تجاه القضايا البيئية، وذلك من خلال: قياس ورقابة التكاليف البيئية، وإنتاج البيانات والمعلومات عنها، وتزويد مستخدمي القرارات والمجتمع بها، والتي تعكس الأداء البيئي لهذه الوحدات ويعزز الثقة بدرجة أكبر في كسب الرضا الاجتماعي والأطراف ذات المصلحة، وتعزيز التنمية المستدامة، وتحسين سمعتها ودعم قدراتها التنافسية، وجودة المعلومات المحاسبية مما يؤثر على ربحيتها، غير ان تطبيقها ما يزال محدوداً في الوحدات الصناعية العراقية بسبب: تدني الوعي والثقافة البيئية في المجتمع، وضعف القوانين والتشريعات البيئية، وعدم التزام معظم الوحدات الاقتصادية بتطبيقها، ونقص في معايير المحاسبية الوطنية التي تخص البيئة، مما يؤثر سلباً على تقييم أدائها.

لذا ارى ضرورة الاعتناء بهذا الموضوع، من خلال:



أوراق سياسات في المحاسبة والاقتصاد

أ. زيادة الوعي المؤسسي والجمعيات المعنية والمدنية في البيئة، من خلال منظومة الوعي البيئي، بأهمية الإفصاح المحاسبي عن تكاليف البيئة في الوحدات الاقتصادية؛
ب. إصدار معيار محاسبي من الجهات والمنظمات المهنية الوطنية تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية لتنظيم عملية القياس والرقابة والإفصاح المحاسبي عن تكاليف البيئة في تقاريرها المالية والكفوية، وهو ما يؤدي إلى جودة المعلومات المحاسبية؛
ج. مساهمة الدولة في توفير بيانات بيئية قابلة للقياس الكمي، وفرض القيود على الوحدات الاقتصادية وخاصة الصناعية منها، باتباع القوانين البيئية، ومن خلال منح خصومات على ضريبة خضراء للوحدات التي تهتم بالبيئة؛
د. مساهمة الجهات المختصة والمنظمات المهنية في تهيئة الكوادر المحاسبية وتدريبها على تطبيقات المحاسبة البيئية في الوحدات الاقتصادية، مع ادخال موضوع المحاسبة الاجتماعية، ضمن الحصص الدراسية في الجامعات المختصة، ونشر الدراسات والأبحاث في هذا المجال؛
هـ. ضرورة تطوير نظام المعلومات البيئية من خلال مشاركة المختصين والباحثين في وضع مجموعة من الأسس النظرية وفق المبادئ والأسس المحاسبية الملائمة، لتطوير وحل المشاكل المرتبطة بقياس التكلفة البيئية وجودة انتاج المعلومات اللازمة لعملية اتخاذ القرارات الاقتصادية والإدارية على مستوى الوحدات الاقتصادية والاقتصاد القومي؛
و. عدم الاستناد إلى تقييم أداء الوحدات الاقتصادية على أساس ما تحققها من أرباح فقط، بل الأخذ بنظر الاعتبار أيضاً ما تتحمله من تكاليف بيئية من أجل الحفاظ على البيئة.

(* باحث أكاديمي وكاتب اقتصادي/علوم المحاسبة الدولية

(**) نشرت هذه الورقة البحثية أصلاً في مجلة الثقافة الجديدة، العدد 419 - 420، آذار 2021. وهي تشكل جزءاً من ثلاثة أوراق متكاملة مع بعضها صنفها الكاتب تحت عنوان "محاسبة التكاليف المعضلية" أو محاسبة المسؤولية الاجتماعية التي ظهرت في العقود القليلة الماضية مع نشوء ونمو الحركة البيئية التي طالت مختلف مجالات الحياة الاقتصادية. كتب الدكتور صباح قدوري ثلاث مباحث عن محاسبة التكاليف المعضلية: محاسبة عوامل الإنتاج/الموارد البشرية، محاسبة حماية البيئة، محاسبة تكاليف النوعية/الجودة. وقد ضمها فيما بعد لكتابه محاسبة التكاليف: دراسات (2022). هيئة التحرير



أوراق سياسات في المحاسبة والاقتصاد

وقد أثرنا إعادة نشر مبحثين له هما: محاسبة حماية البيئة (المنشور أدناه)، ومحاسبة تكاليف النوعية/الجودة (الذي سننشره فيما بعد) لتسهيل رجوع القراء إليها.

المصادر:

- 1 Kirschner. E, Full-cost accounting for the environment, Chemical Week, 1994, 154/9, P. 25-26.
- 2 William G. Russell, (On Green Accounting), "Environmental Today", Jan/Fab 1995, No.1, p.20.
- 3 Robert J Gale, Peter Stokoe, (2001) Handbook of Environmentally Conscious Manufacturing – Environmental cost accounting and business strategy (Kluwer Academic publisher), pp. 4 – 6.
- 4 سيد علي، أيمن صابر، مدخل محاسبي مقترح لقياس وتقييم أداء البعد البيئي في مصر، القاهرة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، السنة 13، العدد2، 2008، ص. 289.
- 5 المرزوقي، مها عباس، "دراسة وتحليل التكاليف البيئية وأهميتها في ترشيد القرارات الإدارية، جدة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، 2008، ص 81.
- 6 قدوري، صباح، تحديث محاسبة التكاليف في القطاع الصناعي الحكومي - العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة Łódź، بولندا 1985 (باللغة البولندية)، ص 172-173
Stępień M., Koszty ochrony środowiska i ich klasyfikacja, Zeszyty - Teoretyczne Rady Naukowej S.K.W, P., tom 1V, Warszawa 1980, s.58-59 (باللغة البولندية).
- 7 بدوي، محمد عباس، المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000 ص 152 – 156
- 8 قدوري، صباح، نظام محاسبة التكاليف ووظائف الإدارة في وحدات إدارة الاعمال، ورقة بحثية منشورة على موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2015، ص. 13.
- 9 السيد، رانية عمر محمد الباز " أهمية المحاسبة عن التكاليف البيئية لتحسين جودة المعلومات المحاسبية، 2008 ص 104



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق سياسات في المحاسبة والاقتصاد

10 Department of Economic and Social Affairs Statistics Division United Nations, (2005) Preliminary Meeting of UN Committee on Environmental Economic Accounting, Global Initiative for Environmental Accounting, New York 29-31 August, P 4-6.

11 عطية، محمد راضي، دور المراجعة البيئية في ترشيد القرارات الاستثمارية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد 2، ص. 273.

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر. 22 آذار 2024

<http://iraqieconomists.net/ar/>